

○ دعم النمو المتوازن بالنسبة الى علاقات السوق المشتركة باسرائيل وزيادة مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينهما، بهدف رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمالة ورفع مستوى الانتاجية.

○ دعم التعاون في المجالات ذات النفع المشترك لكلا الطرفين.

○ المساهمة في التنمية المتوازنة، وتوسيع نطاق التجارة الدولية من طريق ازالة العقبات التي تعترض طريق هذه المبادلات.

الاجراءات التجارية: حدّدت الاتفاقيتان، بالنسبة الى الاجراءات التجارية، مجموعة من الامتيازات التي يمنحها كل طرف للآخر، بهدف زيادة المبادلات التجارية فيما بينهما، وتحرير التجارة من الرسوم الجمركية والقيود الكمية، وذلك وفق ما يلي:

#### الامتيازات التجارية التي منحتها السوق المشتركة لاسرائيل

بالنسبة الى المنتجات الصناعية (بما في ذلك منتجات الفحم والصلب):

الرسوم الجمركية: نصّت الاتفاقية على الغاء صادرات اسرائيل بالكامل من الرسوم الجمركية، ويتمّ هذا الالغاء على ثلاث مراحل: المرحلة الاولى، وتبدأ من تاريخ العمل بالاتفاقية في الأول من تموز ( يوليو ) ١٩٧٥، وفيها يتمّ تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٦٠ بالمئة؛ المرحلة الثانية، وفيها يتمّ تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٠ بالمئة اضافة بدءاً من الأول من كانون الثاني ( يناير ) ١٩٧٦؛ المرحلة الثالثة، وفيها يتمّ تخفيض الـ ٢٠ بالمئة الباقية من الأول من تموز ( يوليو ) ١٩٧٧.

القيود الكميّة: يتمّ الغاء القيود الكميّة على صادرات اسرائيل الى دول السوق المشتركة من بدء تاريخ العمل بالاتفاقية. وبالنسبة الى الاجراءات ذات الاثر المماثل للقيود الكمية يتمّ الغاؤها في موعد غايته الأول من كانون الثاني ( يناير ) ١٩٧٩.

وقد تقدمت السوق المشتركة بقائمة تشمل بعض الصادرات الاسرائيلية التي اعتبرت ذات حساسية خاصة، طبقاً لاحكام المادة الخامسة من البروتوكول الاول، وتتضمن المنسوجات والمنتجات النفطية والمنتجات الكيماوية، على ان يتمّ بشأنها اتباع نظام الحدّ الاعلى السنوي، ويتمّ الغاء هذا النظام في موعد غايته نهاية كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٧٩.

#### بالنسبة الى المنتجات الزراعية:

١ - تستهدف الاتفاقية رفع القيود المفروضة من السوق المشتركة على وارداتها الزراعية من اسرائيل، من خلال تنمية المبادلات من المنتجات الزراعية بين الطرفين.

٢ - تضمّنت الاتفاقية تخفيض الرسوم الجمركية على هذه الصادرات بنسب تتراوح ما بين ٣٠ بالمئة و٨٠ بالمئة، وشملت هذه التخفيضات نحو ٨٥ بالمئة من صادرات اسرائيل الزراعية الى دول السوق. وتعود أهمية هذه التخفيضات الى ارتفاع نسبة الصادرات الاسرائيلية الى دول السوق بالنسبة الى تجارة اسرائيل الخارجية ككل.

وبالنسبة الى الموالح والحمضيات، وهي التي تمثل جانباً هاماً من صادرات اسرائيل الزراعية الى دول السوق (٤٠ بالمئة من اجمالي الصادرات)، فنصّت الاتفاقية على ان يكون التخفيض الجمركي ٦٠ بالمئة على البرتقال، و٨٠ بالمئة على الليمون، فيما عدا الليمون الذي لم يتجاوز